الفصل الخامس

الهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات العالمية

الديمقراطية والمؤسسات العالمية :

لا ينكر أحد الهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات العالمية، بل أيضا على الشركات متعددة الجنسية (MNC)، وقد كان لذلك أسباب سياسية وتاريخية امتدت منذ الحرب العالمية الثانية. من جانب آخر، تشهد الديمقراطية تطورا يكاد يصل بها إلى مرحلة تجعل منها مبدأ أو قاعدة سلوك تطبق على مستوى العالم، ويتعين على كل دولة وشعب إقامة انتخابات منتظمة تتنافس خلالها أحزاب مختلفة، وتكون تلك الانتخابات مسؤولة عن اختيار حكومة تلك الدولة. لقد أصبحت كلمات مثل "المشاركة" و"المجتمع المدني" مصطلحات أساسية في الوثائق السياسية الخاصة بمعظم المنظمات الدولية، حيث يتعين ألا يكون للشعب سلطة اختيار حكومته فحسب، بل المشاركة في بعض العمليات أو الإجراءات التي يكون لها تأثير عليها.

حينما بدأ ديفيد هيلد ـ David Held ـ الكتابة عن فكرة الديمقراطية العالمية في التسعينيات من القرن الماضي، لم يهتم بما كتبه سوى عدد قليل من الأكاديميين، لكن بعد عشر سنوات كانت الحكومات والمنظمات الدولية تنظم العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية السنوية لمناقشة تلك الفكرة، وتدعو أيضا قطاعات عريضة من المجتمع المدني العالمي لجعل الحكم العالمي ديمقراطيا، كما تقف تلك الأطراف وراء إمكانيات حشد الإرادة الديمقراطية، وربما تشعر

حركات ودول الجنوب بالضعف الشديد في مواجهة إمبراطورية العولمة، إلا أنها قد تجد الآن حلفاء جددا في النضال في مرحلة ما بعد الاستعمار من أجل عالم أكثر عدالة. هكذا تبرز الديمقراطية العالمية باعتبارها قضية سياسية جوهرية في المرحلة الراهنة، وربما يكون أسهل طريق لتصنيف المقترحات القائمة هو تحديد مواقفها من النظم المؤسسية الحالية، فمن جانب هناك مقترحات تهدف لإصلاح المؤسسات والمنظمات الموجودة بالفعل دون تغييرها جذريا، وعلى جانب آخر هناك مبادرات تتضمن تغييرا أكثر عمقا للسياق العالمي ربما من خلال تأسيس منظمات جديدة تماما. هكذا توجد عشرات المقترحات بشأن إصلاح أجزاء من نظام الأمم المتحدة أو إصلاح المنظمة بصورة شاملة دون تبديل ملامحها الأساسية، كما أن هناك مبادرات عديدة لمراجعة بعض قواعد ومبادئ بريتون وودز أو منظمة التجارة العالمية (WTO) ، كذلك من المعتاد الاستماع إلى أصوات تؤيد إصلاح العديد من الأنظمة الأمنية والحقوقية والبيئية في العالم.

يعرض كل من هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين[1] ـ Heikki Patomaki and teivo teivainen ـ أمثلة للنظم المؤسسية الجديدة والتي تتضمن لجنة عالمية لتقصي الحقائق، وبرلمانا عالميا، وآلية لتحكم الديون، وهيئات ضريبية عالمية، وطرقا عديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعات ومجالس المجتمع المدني. وعموما تبدو الإصلاحات الشاملة للمنظمات القائمة، وكأن لها قدرة تحويلية أكبر بكثير مما هي عليه بالفعل. ومن جانب آخر، فإن بعض مشروعات إنشاء نظم مؤسسية جديدة تمثل أفكارا إبداعية، ربما تسهم في جعل بعض تلك الأنظمة ديمقراطية بصورة كاملة. إن سبب المناداة والكتابات العديدة لإصلاح وإنشاء مثل هذه المؤسسات يرجع في الأساس إلى تفاقم الهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات والمنظمات وتبعية العديد من الدول الأوروبية لهذه الهيمنة والسير على منهاجها، وبرزت الدول السبع الكبرى والتي أصبحت ثماني بعد إضافة روسيا فيما بعد منذ السبعينات كآلية لصنع القرار الجماعي للدول الرأسمالية المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

لقد تمثلت الإستراتيجية المفضلة للولايات المتحدة في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمل لتحقيق مصالحها بصورة أحادية تحت غطاء من التعددية، سواء تم ذلك عن طريق مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة أو مجموعة السبعة والتي قدمت جميعا أطارا لقيادة مهيمنة. وبدأ استخدام آلية العمل الجماعي قويا حين كان يتم عبر الأمم المتحدة، وبينما كانت الولايات المتحدة تستخدم الأمم المتحدة كغطاء لسياستها لعزل العراق رفضت واشنطن دفع مستحقات الأمم المتحدة خضوعا لنفوذ اليمين الجمهوري تعبيرا عن الغضب من رفض المنظمة الدولية الخضوع كلية لسياسات أمريكا، وقامت الولايات المتحدة بتجاهل الأمم المتحدة تماما حين عجزت عن الحصول على تفويض منها لقصف يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، ولجأت إلى حلف الأطلنطي ليغطي عملية القصف في ظل النزاع على كوسوفا. وعلى الجانب الآخر، لجأت واشنطن، خاصة في ظل إدارة جورج دبليو بوش إلى العمل المنفرد، ودخلت بسبب ذلك في صراعات مع أعضاء آخرين في مجموعة السبع والثماني حول القضايا المهمة مثل تحريم الألغام الأرضية وتغيرات المناخ، والدفاع الصاروخي والمصالحة بين الكوريتين، وسجلت واشنطن منحى جديدا في العمل المنفرد أثناء المفاوضات المضنية حول بروتوكول "كيوتو" لتغيير المناخ، وبلغ الثماني الكبار وضعا سيئا حين عقدوا قمتهم السنوية في جنوا في يوليو عام ٢٠٠١م، حين أحاط بهم أكثر من مائتي ألف متظاهر جاؤوا من أوروبا ومن كل أنحاء العالم يحتجون على سياسات الليبرالية الجديدة وبصمة الانفرادية الأمريكية عليها والتي فرضت نفسها على العالم أجمع[٢].

الأمم المتحدة:

عندما شكلت الأمم المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت أداة للتخطيط في زمن الحرب من جانب دول الحلف المنتصر، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي. وكان الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين

روزفلت ـ Franklin D. Roosevelt ـ أول من صاغ اسم "الأمم المتحدة" حينما استخدمه في إعلان الأمم المتحدة في الأول من يناير من عام ١٩٤٢، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تعهدت حكومة ٢٦ دولة بالاستمرار في القتال معا ضد قوى المحور. وبحلول عام ١٩٤٥ انضمت فرنسا للتحالف الكبير ثم ـ على نحو غير متوقع ـ انضمت الصين، ومنح مجلس الأمن صلاحيات حقيقية للتعامل مع مشكلات جديدة محتملة في السلم والحرب، إلا أن هذه الصلاحيات كانت عرضة لحق النقض ـ Veto ـ من قبل دول الحلف الرئيسية التي أصبحت بعد ذلك دولا دائمة العضوية بمجلس الأمن، ولكن بعد الانعقاد الأول للجمعية العامة في لندن في العاشر من يناير من عام ١٩٤٦ سرعان ما بدأت العلاقات بين الغرب والكتلة السوفيتية في التدهور، وبحلول عام ١٩٤٩ كان الحزب الشيوعي قد سيطر أيضا على بر الصين الرئيسي، كما حصلت الهند وباكستان على الاستقلال في عام ١٩٤٧ بعد كفاح طويل. ومنذ ذلك الحين فصاعدا امتزجت الحرب الباردة بعمليات التحرر من الاستعمار، وأصبح ذلك المزيج هو الفيصل في الجدال حول سياسات الأمم المتحدة وإصلاحاتها[٣].

وبحلول عقد السبعينات من القرن العشرين، أصبحت منظومة الأمم المتحدة في مأزق، فقد تسبب استخدام حق الفيتو بصورة متكررة في أن يصبح من المستحيل عمليا على مجلس الأمن أن يحقق أي تقدم بشأن أي موضوع من تلك التي تعتبر جزءا من الصراع بين الشرق والغرب، كما أسهمت عمليات التحرر من الاستعمار في تغيير بنية الجمعية العامة، إذ بحلول عام ١٩٧٠ كانت دول الجنوب المستقلة حديثا قد أصبحت تشكل الأغلبية بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وكشفت الأغلبية الجديدة عن تصميمها بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد ـ NIED ـ في عام ١٩٧٤، لكن غالبية القوى الصناعية المهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقبل تلك الدعوة مطلقا، وبذلك كانت تتم عرقلة أي خطوة إلى الأمام. ويتألف مجلس الأمن من ١٥ من الدول

الأعضاء، وهناك خمس دول دائمة العضوية هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وهي الدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، بينما يتم توزيع باقي المقاعد طبقا للحصص الإقليمية، وللدول دائمة العضوية حق الفيتو، وهو ما يعني عدم إمكانية تمرير أي قرار من مجلس الأمن في حال رفض إحدى الدول الخمس الكبرى له. وكان الهدف من حق الفيتو منع الأمم المتحدة من الالتزام بفرض عمليات دون تأييد من أهم الدول الأعضاء، وكذا منع القوى النووية الرئيسية من الدخول في عداوات مع بعضها البعض[٤].

لقد فرق ميثاق الأمم المتحدة بين مهام المنظمة فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين وبين المهام الأخرى. واعتبر مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الأصيل في كل ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحظر على الجمعية العامة، وهي الفرع الوحيد الذي تمثل فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إصدار قرارات أو توصيات في أي من هذه المسائل، ما دامت مدرجة على جدول أعمال المجلس. ويلاحظ هنا أن ميثاق الأمم المتحدة قد رجح تماما من كفة مجلس الأمن على حساب الجمعية العمومية، فمجلس الأمن هو الفرع الوحيد الذي يملك سلطة إصدار القرار الملزم في مواجهة الدول الأعضاء، بينما لا تملك الجمعية العامة سوى صلاحية إصدار توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء. كذلك يلاحظ أن السلطات الواسعة المخولة لمجلس الأمن بموجب صلاحياته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، خاصة المادة ٣٩، هي سلطة تقديرية إلى حد كبير والتي ازدادت وتوسعت بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالمجلس هو الذي يقدر ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به، وأن ما حدث يشكل عدوانا، وهو الذي يحدد الطرف أو الأطراف المعتدية، وهو الذي يقرر أسلوب الحل المقترح لعلاج الأزمة أو تهدئتها ونطاق العقوبات المفروضة وأنواعها وتوقيتاتها[٥].

ويقترح أحمد سيد أحمد عددا من التوصيات لتفعيل دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين[٦]:

١ـ إيجاد تنسيق بين الدول النامية للاتفاق حول رؤية موحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن سواء من حيث توسيع العضوية أو إصلاح نظام الفيتو، والتنسيق مع الدول الكبرى الأخرى لحشد دعمها، ومن شأن وجود هذه الرؤية أن تشكل قوة ضغط على الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، لقبول عملية إصلاح مجلس الأمن.

٢ـ إن إصلاح مجلس الأمن لتفعيل دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين لا يقتصر فقط على توسيع العضوية أو إصلاح نظام الفيتو، بل لابد من تطوير آليات جديدة لعمل المجلس حتى يكون قادرا على التعامل بإيجابية مع مصادر التهديد الجديدة غير التقليدية للسلم الدولي، خاصة الفقر والكوارث والأمراض، كما أن المجلس بحاجة إلى تطوير آليات جديدة لمنع تفاقم الصراعات الداخلية التي ترتكز على أسس عرقية وإثنية وذلك بتكوين ما يسمى بجهاز الإنذار المبكر ضد الأزمات للتحرك بفاعلية قبل اندلاعها وتفاقمها، وذلك حتى لا تتكرر تجربة رواندا والبوسنة والهرسك.

٣ـ إن هناك حاجة من جانب مجلس الأمن لإبرام اتفاقية دولية ضد الإرهاب تضع تعريفا محددا له وتميز بينه وبين المقاومة المشروعة وتضع الإجراءات الكفيلة بمواجهته وسبل عقاب مرتكبيه أو الدول والجماعات التي تدعمه، وذلك لترشيد وتقنين الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة دون وجود قواعد واضحة لتعريف الإرهاب وتلجأ للحرب الاستباقية التي أدت إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في العالم.

٤ـ إن النظام الدولي هو المتغير المستقل ومن الصعب تغييره، ولذلك ينبغي أن تتركز الجهود على إصلاح المتغير التابع وهو مجلس الأمن الدولي وتطوير دوره في

حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا لن يتأتى إلا برغبة جماعية دولية وبطريقة تحقق التوازن والتوفيق بين مصالح الدول الكبرى والصغرى لمواجهة المخاطر العالمية المشتركة، والمصلحة العالمية المشتركة تقتضي التعاون والحرص على تفعيل دور مجلس الأمن في حل الصراعات الدولية.

٥ ـ إن نظام الأحادية القطبية الذي ساد في فترة ما بعد الحرب الباردة يتسم بالخلل وعدم الاستقرار في العالم وأن التوازن الطبيعي يتمثل في ضرورة وجود أكثر من قطب في النظام الدولي لموازنة وردع الاندفاع الأمريكي في السياسة العالمية، ودون تحقيق هذا التوازن في النظام الدولي، فإن العالم يتجه إلى مزيد من عدم الاستقرار وانتشار الصراعات والحروب، وبالتالي عجز مجلس الأمن الدولي عن مواجهتها نتيجة لهيمنة القوى المسيطرة في النظام الدولي على تفاعلاته وعلى تفاعلات النظام الدولي.

إن تجربة بطرس بطرس غالي كأمين عام سابق للأمم المتحدة، تعتبر فريدة بكل المقاييس. فقد شغل منصبه هذا في فترة تاريخية أعقبت الحرب الباردة (يناير ١٩٩٢ ـ ديسمبر ١٩٩٦)، وشهد العالم خلالها أحداثا يندر أن تتكرر، فضلا عن موقف الولايات المتحدة منه شخصيا. لقد أصبح ينظر إلى بطرس غالي فيما بعد على أنه كان مستقلا إلى بعيد عن الولايات المتحدة، وأن هذا كان سبب عدم التجديد له فترة ثانية من جانب إدارة كلينتون. وخلال فترة عمله، فتحت أمريكا النار عليه، فقد خيرت وزيرة خارجية الولايات المتحدة ـ مادلين أولبرايت ـ وقتها رؤساء الدول بين صداقة كلينتون أو غالي، كما أعلنت في وقت آخر أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل إلا ما تسمح لها أمريكا به. وفي كتاب "سنوات في بيت من زجاج"[٧]، يستعرض الدكتور بطرس غالي تجربته كأمين عام للأمم المتحدة والعقبات التي واجهته ومحاربته لأنه أراد أن يكون مستقلا عن أمريكا، ويجعل من الأمم المتحدة منظمة لها كيان مستقل عنها ولها دور فعال. فبعد انتقاله إلى الطابق الثامن والثلاثين من مبنى الأمانة العامة، أدرك

بطرس غالي أن الأمم المتحدة ليست على استعداد إطلاقا للقيام بدور رئيسي في الشؤون الدولية. فلم يكن أداؤها في مستوى أداء وزارات الخارجية الكبرى في العالم. وفي عام ١٩٩٢، كانت الأمم المتحدة قد بدأت بالكاد في حيازة تكنولوجيا المعلومات التي كانت في ذلك الحين أمرا مسلما به في الهيئات الحكومية ودوائر الأعمال والمؤسسات الأكاديمية المشتغلة بالشؤون العالمية، وكان الموظفون، الذين كان بينهم كثيرون من الأشخاص المتفانين والأذكياء والمتعلمين تعليما راقيا، أكثر من العدد اللازم للعمل، وبطيئين في أدائهم، وليسوا على اتصال وثيق بالأحداث، وذلك جزئيا لأن الدولتين العظميين كانتا قد وضعتا الأمم المتحدة على الهامش أثناء الحرب الباردة. وكان بعض المسؤولين في الأمم المتحدة الذين يدينون بوظائفهم، وبجزء كبير من دخلهم، لحكوماتهم الوطنية، يهتمون عادة بتداعيات علاقاتهم بأوطانهم بدلا من توجيه اهتمامهم للمهمة الموكولة إليهم، وكان الموظفون المدنيون الدوليون بوجه عام، يفتقرون إلى الحماسة والاستقلال المطلوبين بموجب الميثاق. وكان أكثر ما يدعو للانزعاج - طبقا لما ذكره بطرس غالي - اكتشاف أن الأمم المتحدة، التي ينتظر أن يعهد إليها بمسؤوليات جديدة وغير مسبوقة، كانت على شفا الإفلاس. طلب بطرس غالي من بول فوكر، الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وشوجيرو أوجاتا نائب المحافظ السابق لبنك اليابان، أن يشكلا مجموعة استشارية دولية مستقلة للنظر في الأزمة المالية للمنظمة، وأكد تقريرهما التناقض بين المهام المطلوبة من الأمم المتحدة، وضآلة قاعدتها المالية وعدم استقرارها، وعندما انصب اهتمام بطرس غالي على الإصلاح، طالبه الذين طالما انتقدوا الأمم المتحدة - وفي مقدمتهم الكونجرس الأمريكي والصحافة الأمريكية - بالمزيد إلى حد يتعذر الوفاء به بدون اتخاذ قرارات لا تبدي الحكومات أي استعداد لاتخاذها. وكانت المشكلة الأساسية كما أوضحتها سلسلة المقالات التي نشرتها الواشنطن بوست في سبتمبر ١٩٩٢، هي الانقسام بين الشمال والجنوب. فالدول الغنية كانت ترى أن الإصلاح يعني إنقاص التكاليف، والقضاء على الفاقد، والحد من الإنفاق بوجه

عام. أما الدول الفقيرة، فكانت ترى أن الإصلاح يهدف إلى تقوية أهمية المنظمة التي تخدم مصالحها وتمثلها أفضل تمثيل ـ ألا وهي الأمم المتحدة. ومع كل إصلاح، كان الموظفون البيروقراطيون الذين يتضررون منه، يلجؤون إلى حكوماتهم طلبا للمساندة، التي كانوا يحصلون عليها عادة، حتى لو كانت حكوماتهم، ممن طالبوا الأمم المتحدة بالإصلاح ابتداء. وفي كلمة ختامية في كتابه، ذكر الدكتور بطرس غالي[٨] أنه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، كان قدر الأمم المتحدة أن تنغمس انغماسا عميقا في محاولة إنشاء هيكل ما بعد الحرب الباردة وبالتعاون مع الولايات المتحدة، الدولة العظمى الوحيدة المتبقية من الصراع، غير أنه بدلا من تشكيل شراكة دولية جديدة لمواجهة القرن الحادي والعشرين، خرجت الأمم المتحدة من هذه السنوات وقد لحقت بها أضرار خطيرة، بالرغم من بعض النجاح الذي حققته. ولا يزال النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة غير مكتمل البناء. ولقد انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي محصورة في بدايتها ونهايتها بأحداث مثيرة لها أهميتها بالنسبة للعلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة. ويتابع الدكتور بطرس غالي، بأن هيمنة دولة عظمى واحدة هي ظاهرة عابرة، غير أن العولمة قوة يتعذر إلغاؤها على نطاق غير معروف حتى الآن. وهناك العديد من أنواع العولمة المختلفة: في تدفقات رأس المال، والتجارة والأعمال، والتكنولوجيا، والأعمال، والتغيرات البيئية، وتهريب المخدرات، والجريمة، والإرهاب. وكل عولمة لها إيقاعها ووتيرة خطواتها، وتطرح مشكلاتها الخاصة بها.

وفي أحوال كثيرة، تكون الآلية العالمية الحقيقية الوحيدة لمعالجة هذه المشكلات هي الأمم المتحدة.

ويؤكد الدكتور بطرس غالي، بأنه لم يكن حلم مؤسس الأمم المتحدة فقط هو استخدام الأمم المتحدة كما كان متصورا في سان فرانسسكو عام ١٩٤٥، بل أن تبرهن أيضا على أنها قادرة على تحويل نفسها لكي تشارك بفعالية في عالم لابد أنه سيتغير

بطريقة غير متوقعة، وسوف يتغير. ويعتقد الدكتور بطرس غالي أن مثل هذا التحول لا يزال ممكنًا، وسوف يتحقق له النجاح إذا ما سمحت له الولايات المتحدة بأن يفعل ذلك!

وعلى الجانب الآخر، هناك بعض المقترحات الخاصة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة في سياق تصور المستقبل [٩].

فمقترحات إلغاء العضوية الدائمة أو حق استخدام الفيتو تدريجيا هي مقترحات مهمة، وليست بالضرورة غير ذات جدوى، لكنها تحتاج إلى موافقة الدول دائمة العضوية، وليس من المتوقع - في المدى القريب على الأقل - أن توافق الدول الخمسة الكبرى في آن واحد على التخلي عن العضوية الدائمة حتى إذا تم تنفيذ ذلك تدريجيا وعلى مدى زمني طويل. ولو افترضنا أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على أن عضويتهما الدائمة أمر ينطوي على مفارقة، تظل هناك عقبات أخرى أهمها الإرادة المسيطرة للولايات المتحدة، ولذا يتعين بداية أن يتغير السياق التاريخي العالمي قبل إزالة تلك العقبة. كذلك هناك من المقترحات ما يشير إلى الحاجة لوضع مجلس الأمن تحت إشراف أكثر فاعلية من جانب الجمعية العامة. وحسب تقرير لمركز الجنوب - South Centre - فقد استحوذ مجلس الأمن على مسؤوليات لم تحترم فصل السلطات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ويتعين إجراء مراجعات وأحداث توازنات في منظومة الأمم المتحدة ككل. لذلك فإنه ينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر خضوعا للمحاسبة من جانب الجمعية العامة. وفي إطار معايير الديمقراطية يتضح أن تعزيز دور الجمعية العامة في مواجهة مجلس الأمن سوف يمثل تحسنا، فهي تستند إلى حقوق قانونية أوسع وأكثر مساواة، كما أنها أكثر انفتاحا وتعددية كمنتدى عام. كما تشير مقترحات أخرى، إلى أن مجلس الأمن قد يفيد من عملية مراجعة تقوم بها محكمة العدل الدولية - JCJ - بناء على طلب من الجمعية العامة، وعلى الرغم من ذلك لا تبدو الولايات المتحدة، بصفة خاصة، راغبة في إجراء تغييرات جوهرية في موقف مجلس الأمن في المستقبل القريب.

مؤسستا بريتون وودز:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

تستعرض نيري وودز ـ Ngaire Woods[١٠] ـ في كتابها دراسة بارزة للعلاقات القائمة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وزيائنهما، وتعرض قصصا تجريبية ورؤى تحليلية في دور ومهمة هاتين المؤسستين وعلاقتهما لعمليات الإقراض الرئيسية. فعن قوة ونفوذ الولايات المتحدة في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تذكر وودز أن الغلبة كانت للولايات المتحدة في عدد من القضايا في بريتون وودز. ولم يكن هذا أمرا مفاجئا، فلقد كانت الولايات المتحدة في موقف كلاسيكي من حيث سيطرتها على بلاد أخرى. كانت قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي أقوى من أي بلد آخر في النواحي الاقتصادية والسياسية والصناعية والعسكرية، وكانت صادراتها قد فرضت سيطرتها على التجارة العالمية، إن بنية وحجم المؤسستين اللتين أفرزتهما مفاوضات بريتون وودز يعكسان رغبة الولايات المتحدة في التسوية، وإيجاد الحلول الوسط والتفاوض. كذلك فإن الدول الأعضاء لها أصواتها في كل من الصندوق والبنك، وإنهما كمؤسستين ووكالتين تقنيتين يمتلكان درجة معينة لها قيمتها من الحكم الذاتي بعيدا عن الدول الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة.

وعموما، فلقد وافقت خمس وأربعون دولة على إنشاء مؤسستين جديدتين. والهدف هو أن يقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتسهيل عمليات التوسع في التجارة الدولية والنمو المتوازن فيها وتسهيل استثمار رؤوس الأموال المعدة لأغراض الإنتاج، ويكون صندوق النقد الدولي راعيا لنظام جديد للتعاون النقدي الدولي تدعمه وتعززه أسعار صرف مستقرة ونظام مدفوعات متعددة الجوانب. ويقوم البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية بتسهيل الاستثمار الدولي من أجل رفع الإنتاج ومستوى المعيشة، وأحوال العمل والعمال في جميع الدول الأعضاء، هذا إضافة على المساعدة في حدوث انتقال

هادئ لاقتصاد العالم من زمن الحرب لزمن السلام (البنك الدولي، المادة١). إن تسوية بريتون وودز تعكس ما هو أكثر من تسوية وحل وسط بين المصالح القومية للولايات المتحدة ذات القوة العظمى والمملكة المتحدة الأقل منها قوة. فلقد شملت المفاوضات أفكارا جديدة كبيرة الحجم حول السيطرة الاقتصادية الدولية، اعتبرها المسؤولون من رجالات الدولة كأفراد إضافة إلى الشعوب التي يمثلونها ويقومون بخدمة مصالحها، والتي انتهكتها الحروب أفكارا ضرورية وجذابة وتشد الانتباه. ومما لا شك فيه أن مفاوضي الولايات المتحدة توفرت لديهم قوة وقدرة على استخدام نفوذهم أكثر من غيرهم من الدول الأخرى. واستعرضت نيري وودز في أجزاء من كتابها، المدى الذي استُخدمت فيه تلك القوة في استخدام النفوذ كي تضمن احتفاظ الولايات المتحدة بوزنها وسلطتها على المؤسستين في حقوق التصويت والاقتراع، والتمويل وتمديد أجل الدين، والسيطرة على الأوامر الرسمية والانتدابات[١١].

بعد انضمام تيمور الشرقية إلى صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٠٢، بلغ عدد الأعضاء في هذه المؤسسة ١٨٤ دولة. ويجتمع مجلس المحافظين، وهو أساسا أعلى سلطة في الصندوق، مرة واحدة سنويا أثناء الاجتماع السنوي، الذي تشارك فيه كل الدول الأعضاء. وكلما زاد استثمار دولة في احتياطي الصندوق زاد عدد أصواتها، وتستحوذ الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على نحو ٤٠٪ من الأصوات في مجلس المحافظين. وتحتاج قرارات كثيرة إلى نسبة أغلبية عالية تتراوح بين ٧٠ و٨٥٪ من الأصوات، مما يعطي بعض المجموعات حق النقد "الفيتو"، حيث تكون الولايات المتحدة بحد ذاتها مجموعة تستحوذ على ١٧,١٦٪ من الأصوات، ولذلك فهي تمتلك حق النقض الذي يؤثر في قرارات رئيسية عديدة بما فيها القرارات المرتبطة بتغيير حصص الأصوات. والإدارة اليومية للصندوق هي مسؤولية المجلس التنفيذي المكون من ٢٤ مديرا تنفيذيا، هذا المجلس، ومقره واشنطن، يمثل عمليا أهم كيان لصنع القرار في الصندوق،

ومدير الإدارة الذي يرأس المجلس التنفيذي يكون دائما أوروبيا، بينما نائبه - شأنه شأن رئيس البنك الدولي - يكون في أغلب الأحيان من أمريكا الشمالية. ويتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذي على أساس سياسي، كما أن تشكيل هذا المجلس يعبر بشكل واضح عن قوى التصويت للدول المختلفة، ولا يعين ممثلين له سوى الدول الخمس صاحبة الحصص الأكبر. هذه الدول الخمس هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا منذ عام ١٩٨٠. أما الدول الأخرى فتشكل مجموعات تصل إلى ٢٣ مجموعة وتختار ممثلا لها، وتتكون معظم تلك المجموعات على أساس جغرافي غير واضح المعالم ولا يتفق بصورة طبيعية مع أي نظام مؤسسي متعدد الأطراف له إرادة جماعية أو مصداقية، ولذا فإن الممثلين المنتخبين الذين يملكون ما يتراوح بين ١،١٦٪ و٥،١٦٪ من الأصوات يصبح من العسير على أي منهم الحصول على تفويض من أي مجموعة لدعم موقف محدد[١٢].

أما بالنسبة للبنك الدولي، فهو بنك متعدد الأطراف يمنح قروضا وائتمانات لدعم التنمية والحد من الفقر، وهو المنظمة الشقيقة لصندوق النقد الدولي. ومثل الصندوق، تم تأسيس البنك الدولي في بريتون وودز عام ١٩٤٤ ومقره الرئيسي في واشنطن دي. سي. وفي البداية كانت قروض البنك الدولي مخصصة لإعادة الإعمار بعد الحرب قبل أن تتحول في مرحلة لاحقة إلى مشروعات تنموية معينة. وفي أوائل ثمانينات القرن العشرين، بدأ البنك في السير على خطا الصندوق، خاصة فيما يتعلق بتطبيق برامج التقشف كشرط لمنح بعض قروضه. لقد تشابهت إلى حد بعيد آثار "إعادة الهيكلة" التي طلبها البنك والصندوق من الدول في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. ومجموعة البنك الدولي ليست منظمة واحدة، فهي تتكون من مكونين: أولهما البنك الذي يمنح القروض والائتمانات لحكومات الدول النامية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير - IBRD - والجمعية الدولية للتنمية - IDA - والاثنان يشتركان في فريق

العمل نفسه، وعليهما الوفاء بمجمل سياسات البنك الدولي وأساليبه. المكون الثاني يضم مؤسسة التمويل الدولية ـ IFC ـ ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف ـ MIGA ـ التي توفر التمويل لمشروعات القطاع الخاص، وقروض هاتين المؤسستين تمثل مؤشرا ماليا يعتمد عليه أي مقرض آخر، كما تضم مجموعة البنك الدولي المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وحكومات الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولي وعددها ١٤٨ دولة هي المالكة للمجموعة والمسؤولة عن إدارتها وتصبح دولة ما عضوا بمشاركتها بحصة في رأس المال، ويعتمد عدد الأسهم لكل دولة بدرجة كبيرة على قوتها الاقتصادية. وتدفع الدول عند انضمامها لمجموعة البنك الدولي أقل من ٥٪ من أموال البنك، أما الحصة غير المدفوعة فتستخدم كضمان إضافي للحصول على أموال بأسواق المال الخاصة، ويمكن استخدام رأس مال الضمان لدفع أموال لحاملي السندات أو مالكيها وليس لتغطية نفقات إدارية أو لعقد قروض. وتشترط قواعد البنك ألا تتجاوز قيمة القروض المدفوعة وغير المدفوعة إجمالي رأس المال والاحتياطيات. ويشترط في الدول التي ترغب في الانضمام للبنك الدولي أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي، كما أن العضوية في كل من جمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف مشروطة بالعضوية في البنك الدولي. ويعكس حجم الأسهم والأصوات التي تمنح لكل دولة عضو، حصتها في الصندوق. وهكذا فإن عملية صنع القرار تعتمد، كما هو الحال في الصندوق، على قاعدة "دولار واحد/ صوت واحد". ومثل صندوق النقد الدولي تدار مجموعة البنك الدولي بواسطة الدول الأعضاء من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، ويجتمع المحافظون سنويا لاتخاذ قرارات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة البنكية واعتماد عضوية دول جديدة، أو تعليق عضوية أي دولة، وتحديد التغيرات في حصص رأس المال المصرح به، وتوزيع صافي الدخل، والمصادقة على الميزانيات. ويكون المديرون التنفيذيون ورئيس مجموعة البنك الدولي، الذي يرأس أيضا المجلس التنفيذي، مسؤولين

عن تنفيذ عمليات المجموعة بصفة عامة، حيث يجتمعون بصورة دائمة. ويتعين أن يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين كل المشروعات التي يمولها البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية. وعمليا، فإن مجلس المديرين التنفيذيين هو أهم كيان في مجموعة البنك الدولي، ويتخذ مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين كل القرارات السياسية الرسمية لمجموعة البنك الدولي، بيد أن العاملين بالمجموعة يلعبون دورا مهما في إعداد الكثير من القرارات، ونصيب كل عضو ٢٥٠ صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم، والولايات المتحدة التي هي المساهم الأكبر تستحوذ على ٢٦٥،٢١٩ صوتا من أصوات البنك الدولي أو١٦,٥٪ من الأصوات، وعلى ١،٨٦٥،٧٣٧ صوتا من أصوات جمعية التنمية الدولية أو ١٤،٥٪ من الأصوات المرتبطة بالمجلس التنفيذي للجمعية. ويجري تسكين نفس المحافظين في البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية (إلا إذا لم تكن دولهم أعضاء في أي من المؤسسات الثلاث). وهذا النظام صورة مطابقة للنظام المعمول به في صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، تختار كل من الدول الخمس الأكبر إسهاما مديرا تنفيذيا، أما باقي أعضاء المجلس فيجري انتخابهم من قبل حكومات الدول الأعضاء كل عامين، وأي تعديل في بنود اتفاق البنك الدولي يتطلب موافقة ٨٥٪ من الأصوات. وهكذا تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لها حق نقض أي قرار بإجراء تعديل في البنود الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتؤخذ القرارات عادة بتوافق الآراء[١٣].

عودة مرة أخرى إلى نيري وودز، حيث استعرضت تجارب بعض الدول في علاقاتها مع الصندوق والبنك الدولي في كتابها "قلاع العولمة"(١٤). وضعت وودز بعض هذه التجارب جنبا إلى جنب مع بعضها البعض، مثل تجربة اقتصاديات السوق الناشئ الجديد مثلما حدث في المكسيك، وتجربة البلاد التي في مرحلة انتقال مثل ما حدث في روسيا، وتجربة الدول الأفريقية جنوب

الصحراء. وتستعرض وودز ـ البعثة في المكسيك ـ كيف أقام الصندوق والبنك الدوليان علاقة عمل مع حكومة المكسيك بدءا من عام ١٩٧٦، وما بعدها. في الفترة الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢، حيث نشأت قدرة المؤسستين على المساومة نتيجة للحوافز المادية التي تمكنت كل مؤسسة منهما من عرضها على صانعي السياسة كي يتعهدوا بتنفيذ سياسات معينة محددة. وفي فترة زمنية أخرى ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨، طورت المؤسستان الدوليتان العلاقات مع المحادثين والمحاورين المتجانسين المؤيدين الذين أصبح لهم أدوار رئيسية في حكومة المكسيك، وقد ضاعف ذلك من حجم دور تقديم الأنباء والتوصيات والقروض من جانب الصندوق والبنك الدوليين. وفي المرحلة الثالثة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤، حدث تعميق أكثر للعلاقات ولتقديم القروض من جانب المؤسستين وذلك عندما استمر المحاورون المكسيكيون في إثباتهم أنهم راغبون وعلى استعداد وقادرون بشكل قانوني على القيام بالإصلاحات التي يوصي بتنفيذها، وكانت المفاوضات والمساعدات السرية جزءا من هذه العلاقة. وفي الفترة الزمنية الأخيرة منذ عام ١٩٩٤، ظلت الشخصيات في مراكزها في صنع السياسة الاقتصادية الرئيسية، ورغم ذلك، فقد عدلت وبدلت التغييرات السياسية من مراكزهم وقدراتهم التنظيمية القانونية، وبالتالي فإنها غيرت أيضا من فعاليات وتأثير المؤسستين الماليتين الدوليتين. لم يستطع الصندوق والبنك أن يلعبا دورا محددا وحاسما، فهناك عدة عوامل تؤثر في هذا الدور بشكل معادٍ ومناوئ، عندما تدخل المكسيك في جدول أعمال الصندوق والبنك، تصبح الولايات المتحدة مستعدة لأن تبذل أقصى ما تستطيع حتى تحصل على ما تريده. لقد أعطت حساسية الولايات المتحدة للاستعمار السياسي والاقتصادي عبر حدودها الجنوبية المكسيك فرصة أكبر للحصول على معاملة خاصة من هيئة العاملين بالصندوق والبنك أكبر مما تتمتع به معظم البلاد الأخرى.

تستعرض وودز كذلك "زحف البعثة في روسيا"، حيث بينت كيف التفت

كل من الصندوق والبنك للاقتصاد الروسي وانشغلا بشؤونه بدءا من عام ١٩٩٠، وما بعده من أعوام. ولم تكن لأي من المؤسستين الخبرة المطلوبة لتحويل أنماط الاقتصاد الذي يتم التخطيط له بشكل مركزي إلى أنظمة أخرى السوق هو الأساس فيها. ويعتقد بعض الروس أن الانتقال للسوق كان كله جزءا من مؤامرة شيطانية لإضعاف روسيا، دُبرت وبرزت للوجود في الغرب وتعهد الصندوق والبنك بتنفيذها بالنيابة عن الغرب. ويؤكد آخرون بمسحة تآمرية أقل حدة وأن الصندوق والبنك قاما بأقل القليل، أو أنهما أربكوا وأفسدوا الأوضاع في روسيا بضغطهم المتزايد على الحكومات المتعاقبة هناك بأقسى سرعة بتبني إجراءات وخطوات راديكالية لا تتناسب مع الظروف الداخلية فيها، وتنسب كل هذه الروايات قدرا كبيرا من التأثير لكل من المؤسستين الدوليتين. وعلى الجانب الآخر، هناك من أكد أن المشاكل الروسية كانت في الأساس من صنعها هي نفسها، وأن المساعدات الأجنبية كان لها تأثير قليل على النتائج المحلية الداخلية. لقد اتخذ صناع السياسة الروسية خيارات سياسية سيئة، ولهذا السبب كانت أهمية عمل صندوق النقد والبنك الدوليين أقل مما ينبغي بكثير، ولكن كانت هناك بداية مشجعة، فقبل أن تصبح روسيا عضوا في صندوق النقد والبنك الدولي عام ١٩٩٢، كانت مجموعة الدول السبع G7 قد طلبت من المؤسستين أن تعدا برنامج إصلاح للاقتصاد والظروف السوفيتية يقدمه الغرب عند عرضه المساعدات على روسيا. وفي أغسطس عام ١٩٩١، تفتحت فرصة لوضع وصفاتهم العلاجية للإصلاح موضع التنفيذ. ظهر بوريس يلتسين ـ Boris Yeltsin ـ على الساحة عقب الأحداث الدرامية المثيرة التي تم فيها إخماد محاولة الانقلاب التي قام بها شيوعيون متطرفون في البرلمان الروسي، وقبل نهاية صيف ١٩٩١، أعلنت حكومة يلتسين الجديدة أنها ترغب في التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل مباشر. وفي الحال، تم وضع خطة لبرنامج طموح جديد للخصخصة والليبرالية والاستقرار الاقتصادي، صُمم ليخلق

بسرعة اقتصاد سوق كامل للمؤتمر الروسي الخامس لنواب الشعب في ٢٨ من أكتوبر ١٩٩١. بعد عام ١٩٩٨ ـ إعادة بناء الدولة ـ حدث تغير دراماتيكي مثير داخل روسيا، عندما انسحب الرئيس بوريس يلتسين من السياسة في نهاية ١٩٩٩، وقام بتعيين خليفة له وهو فلاديمير بوتن، وبعد ما فاز بوتين في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠، وضع الخطوط العريضة لبرنامج طموح للإصلاح الهيكلي أمام المجلس الفيدرالي "المجلس الأعلى" في ٣ من أبريل ٢٠٠١، وأمام الدوما "مجلس النواب" في ٢٤ من أبريل ٢٠٠١، وفي خطاب الرئيس الجديد بوتين للدوما، تحدث عن اقتصاد الرأسمالية الريعية في روسيا والحاجة للتعامل مع الفساد، والأشياء غير القانونية في الخصخصة السابقة لموارد روسيا الطبيعية.

تلقى تجربة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في روسيا ضوءا مهما، فلم يكن هناك تفويض واضح المعالم، ومع أن البعثة في روسيا لم يتم تشكيلها باصطلاحات فنية تتناسب مع أهداف وأدوات المؤسستين، لكن الأهداف السياسية العلنية هي التي دعمت هذه الأهداف وشكلت أساسها. ومع أن المساعدات كانت تُقدم طبقا لشروط صارمة يتم التفاوض بشأنها وترفق بعقود الإقراض، لكن تلك الشروط كانت توضع على الرف عندما كانت الحكومات الكبرى حاملة أسهم هاتين المؤسستين تقرر أن هناك مقتضيات وضرورات سياسية تطغى على المؤهلات الفنية وتبطلها. حدث هذا في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، وفي ١٩٩٦، عندما كان الغرب (وعلى رأس القائمة الولايات المتحدة الأمريكية) أن يُرى على أنه يساعد حكومة يلتسين ضد المعارضة الشيوعية والقومية اللتين تفقدان الحكومة استقرارها. وكانت النتيجة تخفيض قدرة صندوق النقد والبنك الدولي على المساومة، مما قلّص قدرتهما على فرض الشروط التي كانتا يتفاوضان بشأنها مع الحكومة الروسية، وكانت روسيا تلقي الضوء على القيود الهيكلية التي تعمل المؤسستان في نطاقها.

وأخيرا، فإن نيري وودز استعرضت ـ المهمة التي لم يتم إنجازها في أفريقيا ـ حيث ذكرت بأن أفريقيا كانت اختبارا جادا لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فلقد كان بالإمكان أن تصبح أفريقيا خزانة عرض لخبرات المؤسستين الفنية، لأنه على عكس المكسيك وروسيا، لم يكن عمل مستوى البلد لكل مؤسسة دولية منهما تطغى عليه التهديدات على الاستقرار المالي الدولي أو الحاجة لحفظ استقرار ترسانة نووية، ولم يكن هناك حاجة لتقديم نصائح وإرشادات اقتصادية ذات نوعية جيدة لأي مكان في العالم أكثر من أفريقيا. وتلقى تجربة الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى الضوء على مواطن الضعف داخل نطاق المؤسستين الماليتين الدوليتين، وتبدو البلاد الأفريقية أنها تلقت خدمات ضئيلة عن طريق الأبحاث وممارسات الإقراض من جانب الصندوق والبنك، وكثيرا ما تمت صياغة نصائح سياسية محددة وفقا لمخططات سهلة وليس نتيجة لأبحاث شاقة ـ افتراضات أيديولوجية وليس نظريات تم اختبار صلاحيتها. وكان للمؤسستين موارد محدودة تصيغان بهما سياساتهما تجاه البلاد الفقير المدينة، ولكن حتى في نطاق تلك التقييدات، يبدو أنهما اقتصدا في الوقت الذي كانت هيئة العاملين في كل منهما تقضيه في تخطيط البرامج لأكثر البلاد حاجة للقروض الميسرة، فاتسمت حركتهم بالبطء في الإلمام بقضية إعانة سداد الدين وتشكيلها فيما يتعلق بالمبالغ المالية التي تدين بها تلك الدول الفقيرة لكل منهما، وما هو مؤثر أكثر من غيره، إنه حتى بعد انقضاء عقدين من الزمان على ارتباطاتهما مع الدول الأفريقية الأساسية جنوب الصحراء الكبرى التي تقترض منهما، فلا يبدو أنها لم تقترب بعد من وعد النمو الاقتصادي، ومازالت تدين بالكثير لصندوق النقد والبنك الدولي. إن هذه التجربة، وبوضعها جنبا إلى جنب مع تجربة اقتصاديات السوق الناشئ الجديد مثلما حدث في المكسيك، وتجربة البلاد التي في مرحلة انتقال مثل ما حدث في روسيا تستلزم دراسة كيفية إمكان إصلاح كل من المؤسستين.

منظمة التجارة العالمية (WTO):

يعرض جراهام دونكلي في كتابه ـ التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل(١٥)، إن سياسة التجارة الحرة هي جوهر مشروع العولمة الذي يجتاح العالم. فأكثر المتفائلين الواثقين من أنصار العولمة يفترضون أن لها منافع كلية مؤكدة لكل الناس ولكل البلدان. وأن المفاوضات الأبدية التي تجريها منظمة التجارة العالمية تتأسس على هذا الافتراض. لكن جراهام دونكلي يوضح لنا أن الاقتصاديين البارزين كانوا دائما متشككين في مذهب التجارة الحرة أكبر من أن يستوعبها المناصرون لها، وأن فوائد التجارة الحرة في التطبيق هي أكثر محدودية وعرضية أكثر مما يعترفون. وهو يجادل أيضا بأن البنك الدولي، في دفعه المستمر للتنمية القائمة على التصدير يمارس نوعا من التضليل، إذ أنه من الضروري ومن الممكن إيجاد نظام تجاري عالمي أكثر ديمقراطية. كما أن السياسات التجارية القائمة على المزيد من التدخل والاعتماد على النفس هي سياسات مجدية، وخصوصا إذا تبنت وجهة نظر كلية لأهداف التنمية الاقتصادية. ويؤكد دونكلي إن الفحص عن قرب لخبرة الكثير من البلدان وشهادات الاقتصاديين الكبار تشير إلى درجة كبيرة من الجدوى للاعتماد على النفس بدرجة أعظم، وخصوصا إذا نمت تدريجيا على أساس تنويع "الإعداد الملائم للطريق المناسب"، أو عن طريق التدريب لمشروع لينمو في اتجاه جديد، على حسب وصف كينز الشهيرة، "تدريب نبات أن ينمو في اتجاه مختلف"، وكما قال كينز (١٩٣٣) أيضا بأن الاعتماد على النفس رفاهية يمكن تحقيقها إذا أردنا.

إن أنشطة منظمة التجارة العالمية WTO تصل الآن إلى معظم المناطق في الحياة الاقتصادية، وهكذا تجتذب العديد من التناقضات. لقد تشكلت منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٩٩٥، تأسيسا على الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة (جات GATT) الأصلية في عام ١٩٤٧، في دورة أورجواي للمفاوضات التجارية التاريخية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣ (تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٤)، لتحل بديلا عن

سكرتارية الجات GATT، على الرغم من أن اتفاقية الجات الأصلية مازالت مطبقة. إن الأسس التي تصل بموجبها منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ هي هيكل ثلاثي للاتفاقيات: الجات GATT (جرى تحديثها عام ١٩٩٤) للسلع، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS) لتجارة الخدمات، واتفاقية الخصائص المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لتجارة المعرفة. وبموجب قاعدة الالتزام المفرد لمنظمة التجارة العالمية WTO، يتعين على الأعضاء القبول بهذه الاتفاقيات الثلاث، إلى جانب القبول بمعظم اتفاقيات WTO الأخرى. وعلى العكس من نظم التصويت القائمة على المنح لصندوق النقد الدولي ـ IMF ـ والبنك الدولي ـ WB ـ فإن الجهاز الذي يتخذ القرارات الرئيسية في WTO هو مجلس العموم، ولديه مندوب مفوض من كل بلد، ولكل منهم صوت واحد مفرد متساوٍ، مما يجعل WTO ديمقراطية (نظريا). وتتضمن وظائف منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ الرئيسية التحكم في السياسات التجارية، وإدارة الأبحاث التجارية، والمساعدة وتعليم الإجراءات التي تعزز القدرة التجارية للأعضاء، وحل النزاعات التجارية، وعقد اجتماعات المفاوضات التجارية، والترويج العام لتحرير التجارة. وقد كانت هناك عدد من الدورات من المحادثات التجارية، وقد أُفسدت الدورة التاسعة بصورة هائلة في سياتل عام ١٩٩٩، ثم عقدت في الدوحة، قطر عام ٢٠٠١. وقد أُعلنت دورة قطر على أنها دورة التنمية وجرى التخطيط لاستكمالها في عام ٢٠٠٥. وقد أسست دورة أورجواي أيضا جداول أعمال للمفاوضات على أسس بينية في بعض المناطق وفيما بين الدورات للمفاوضات القطاعية، مع الاتفاقيات التي استكُملت بالفعل في التمويل والاتصالات والتجارة الإلكترونية. ويقع المركز الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية WTO في جنيف وله طاقم كبير من الأفراد، على الرغم من أنه يساعدهم في الغالب أعضاء من الوفود القومية في جنيف(١٦).

لقد كان غياب الشفافية في اتخاذ القرار أحد أسباب انهيار الاجتماع الوزاري

لمنظمة التجارة العالمية WTO في سياتل في ديسمبر ١٩٩٩. وحكى وزراء البلدان النامية حكايات شتى عن ضياعهم في مركز المؤتمر في سياتل بحثا عن غرفة خضراء يجري اتخاذ القرارات الرئيسية فيها، وذلك دون أن يعرفوا أن الغرفة الخضراء لم تكن إشارة لغرفة حقيقية في مركز المؤتمر وإنما هي إشارة لعملية خاصة لاتخاذ القرارات، إن منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ لا تدار ديمقراطيا حيث لكل بلد صوت واحد شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال، ولا هي تدار بنظام الثقل التصويتي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل إنها طبقا لدستورها هي صوت لكل بلد، ومع ذلك فالتوافق هو العملية التي تحكم منظمة التجارة العالمية، وهو نظام استعارته المنظمة الجديدة من الجات القديمة التي كان آخر تصويت فيها قد جرى عام ١٩٥٩. والتوافق هو في الممارسة عملية تفرض الدول التجارية الكبرى بمقتضاها رؤيتها واختيارها على الدول الأضعف. وكما وضح الأمر "سي فريد برجستون" ـ وهو أحد أنصار العولمة البارزين ويرأس معهد الاقتصاد العالمي حين قال أمام لجنة استماع في الكونجرس أثناء التصديق على اتفاقية الجات ـ منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ قال:

"إن منظمة التجارة العالمية لا تسير قراراتها بالتصويت، وإنما هي تصل وفقا لترتيبات توافق، وأقول الحقيقة، إن فرقة رباعية تقوم بوضع هذه الترتيبات مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا، ولابد أن توافق هذه البلدان على أي خطوات كبرى يجري اتخاذها دون تصويت"(١٧). ورغم أن المجلس الوزاري والمجلس العام هو أعلى سلطات اتخاذ القرار في هيئات منظمة التجارة العالمية، فإن التوصل إلى القرارات لا يتم في الجلسات العامة الرسمية، وإنما في غرفة معتمة تسمى الغرفة الخضراء يجري فيها عقد اجتماعات واتخاذ قرارات، وقد سميت كذلك على غرار لون غرفة المدير العام للمنظمة في مقرها في جنيف. وقامت الممثلة التجارية للولايات المتحدة

الأمريكية "شارلن بارسفسكي" في مؤتمر صحفي بسياتل بصراحة مدهشة عقب انهيار الاجتماع الوزاري بالإعلان عن النتائج التي توصلت إليها مناقشات الغرفة الخضراء قائلة: "إنها عملية فريدة من نوعها جرى مثلها في سنغافورة قبل ثلاث سنوات حيث كانت الاجتماعات تتم بين عشرين وثلاثين بلدا رئيسيا، وهذا ربما يعني تمثيل مائة بلد، ولكن بطبيعة الحال فإن المائة بلد لا تكون موجودة داخل الغرفة مما أدى لتولد شعور سيئ للغاية لدى هذه البلدان بأنها متروكة ومستبعدة من العملية، وأن النتائج التي توصلنا إليها حتى في سنغافورة كانت مملاة عليهم من قبل خمس وعشرين أو ثلاثين دولة كانت موجودة داخل الغرفة"(١٨).

واعترفت بارسفسكي أن منظمة التجارة العالمية تجاوزت الأساليب التي كانت مناسبة لمرحلة سابقة، ويشترك الأعضاء في وجهة نظر ترى أن المنظمة باتت تحتاج إلى إجراءات تتسم بشفافية داخلية أعظم وإدماج لعدد أكبر وأكثر تنوعا من الأعضاء الجدد. وأيد وزير خارجية المملكة المتحدة "ستيفن بابرز" هذا المنحى قائلا: "إن منظمة التجارة العالمية لن تكون قادرة على الاستمرار بالطريقة القائمة، ولابد من تغييرات جذرية وأساسية حتى تصبح المنظمة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات عضويتها"(١٩).

لقد باتت حكومات وشعوب العالم الثالث على يقين كامل أن هياكل صناعة القرار للوكالات متعددة الجنسية تتناقض مع التراث الديمقراطي، بل وتخاصم الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، وهو ما لا يجوز أن يستمر بأي حال(٢٠).

قراصنة الاقتصاد الأمريكان:

يستعرض جون بركنز في كتابه الشهير (الكتاب الأفضل مبيعا وفقا لجريدة "نيويورك تايمز") اعترافات قرصان اقتصادي(٢١)، القصة غير المعلنة لكيفية تحول أمريكا من جمهورية تحظى بالاحترام إلى إمبراطورية ترتعد خوفا من

كراهية العالم لها. فطبقا للقصة التي عايشها كقرصان اقتصادي، يذكر جون بركنز أن قراصنة الاقتصاد هم رجال محترفون ذوو أجور عالية عملهم هو أن يسلبوا بالغش والخداع ملايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يأخذون المال من البنك الدولي وغيره من مؤسسات المساعدة الأجنبية، ليصبوه في صناديق الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. فمن خلال فبركة التقارير المالية وتزوير الانتخابات، والرشوة والابتزاز، والجنس والقتل، يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الإمبراطوريات لكنها تأخذ أبعادا جديدة ومخيفة في هذا الزمن.. زمن العولمة.

في الحقيقة، هناك أربعة وعشرون ألفا يموتون كل يوم لأنهم لا يستطيعون الحصول على الطعام لسد الرمق. إن هذه القصة يجب أن تروى، لأنه في هذا الوقت بالذات ولأول مرة في التاريخ، هنالك أمة وحيدة لديها القدرة، والمال، والقوة لتغير كل هذا، إنها الولايات المتحدة الأمريكية. يحكي جون بيركنز أن مهمته كقرصان اقتصادي كانت في تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصلحة الولايات المتحدة التجارية. وفي النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون تضمن خضوعها لأمريكا. وهكذا يمكن الاعتماد عليهم كلما رغبت أمريكا في إشباع رغبتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي المقابل يعضدون مكانتهم السياسية بإنشاء محطات توليد كهرباء ومنشآت صناعية ومطارات لمواطنيهم. وهكذا يغدو أصحاب شركات الإنشاءات الهندسية الأمريكية في ثراء فاحش. والآن، فإن نتائج هذا النظام تسري وتنتشر، فكبار الإداريين في أكثر الشركات الأمريكية احتراما يسخرون العمال بأجور ضئيلة، ويجعلونهم يعملون تحت ظروف غير إنسانية في ورش في آسيا، وتضخ شركات البترول السموم في أنهار الغابات الاستوائية، فتقتل الناس، والحيوانات، والزروع، وترتكب جرائم إبادة البشر في أراضي الحضارات القديمة. وأما الصناعات الدوائية، فإنها تمتنع عن تقديم ما يتوجب

عليها من الأدوية في هذه البقاع والتي قد تنقذ حياة ملايين الأفارقة المصابين بمرض الإيدز. وحتى في الولايات المتحدة، هنالك اثنا عشر مليون عائلة لا تعرف كيف تدبر وجبتها التالية. لقد تولدت من رحم هذا النظام احتكارات هائلة في صناعة الطاقة مثل شركة إنرون ـ Enron ـ وفي صناعة المحاسبة مثل شركة أندرسون ـ Andersen ـ إن هذا النظام يحمل بداخله عوامل انفجار أكثر خطورة من فكرة المؤامرة الخارجية. فهو ليس فقط مدفوعا بقوة مجموعة صغيرة من الرجال بل أيضا من خلال خلق أفكار زائفة وإضفاء القداسة عليها بمفهوم راسخ ويقيني، وهو أن النمو الاقتصادي يفيد البشرية عامة، وأنه كلما زاد هذا النمو، ازداد انتفاع البشرية، ويترتب على هذا تبعات منها أن النخبة الحاكمة وأولئك الذين يجيدون اللعب في لهيب عملية التنمية الاقتصادية لهم المجد والمكافآت والثروة، وأما أولئك الذين ولدوا مهمشين فينبغي استغلالهم كعبيد. ومن الطبيعي، فإن هذا مفهوم خاطئ، حيث إنه في بلاد كثيرة هناك قلة ضئيلة من الشعب هي التي تستفيد من النمو الاقتصادي، بينما ينتج هذا النمو ظروفا أكثر بؤسا للأغلبية. ويتم تعزيز هذه النتيجة بترسيخ الاعتقاد أن قيادات الصناعة الذين يديرون هذا النظام يجب أن يتمتعوا بأوضاع متميزة، وهذا الاعتقاد يشكل أساس الكثير من المشاكل الحالية، وقد يكون سببا في ازدهار نظريات المؤامرة لأنه عندما يكافأ الرجال والنساء على الطمع والنهم، يصبح النهم باعثا خطيرا على الفساد. فعندما تصل فكرة النهم لاستنفاد ثروات الأرض إلى مكانة تكاد تقترب من القداسة، وعندما نعلِّم أولادنا أن يقتدوا بأناس يعيشون حياة غير متوازنة، عندما نضع الأغلبية الساحقة من الشعب في موضع التابع الذليل لأقلية من الصفوة، فإننا نبحث عن المتاعب وسوف نحصل عليها.

ويتابع جون بيركنز قصته بالقول، بأن الكوربوقراطية ـ Corporatocracy ـ هي منظومة الشركات والبنوك والحكومات مجتمعة، والتي تسعى لترسيخ فكرة

الإمبراطورية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، فإنها تستخدم كل قوتها المالية والسياسية لتتأكد أن مؤسساتها من المدارس وقطاع الأعمال والإعلام تساند هذا المفهوم الزائف وتوابعه. ولا يكون أعضاء الكوربوقراطية مؤامرة أو اتفاقا جنائيا، ولكنهم يتبنون بعض القيم والأهداف المشتركة، وأهم وظيفة لهم هي الإبقاء على هذا النظام، وتوسيعه وتقويته. وأن يقدم لنا نسق حياة صانعي هذا النظام (عدتهم، عتادهم، قصورهم، يخوتهم، وطائراتهم الخاصة) كنموذج يحتذي ليسعى الجميع لأن يستهلك ثم يستهلك. وتستغل هذه المجموعة كل فرصة للإقناع بأن الاستهلاك هو الواجب الحضاري، وأن نهب ثروات الأراضي في صالح الاقتصاد، وبالتالي يخدم المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية. أن أناسا مثل جون بيركنز يتقاضون مرتبات خيالية لترويج هذا النظام، فإذا فشلوا يبدأ الثعالب في تكملة الطريق، وهم نوع مؤذ من رجال العمليات القذرة. أما إذا فشل هؤلاء فهنا تتدخل الجيوش. ويعتبر كتاب "اعترافات قرصان اقتصادي" هو اعتراف لجون بيركنز وقتما كان قرصانًا اقتصاديًا، حيث كان عضوا في مجموعة صغيرة نسبيا، والآن زاد عدد القراصنة الذين يتبخترون في ممرات مكاتب شركات مثل: مونسانتو، جنرال إلكتريك، نايكي، جنرال موتورز، وول مارت، وتقريبا جميع الاحتكارات الكبيرة في العالم، وهم يؤدون أدوارا مشابهة وربما يحملون ألقابا ألطف. يقول جون بيركنز: "إحقاقا للحق فإنني عندما أروي قصتي ـ اعترافات قرصان اقتصادي ـ أروي قصتهم أيضا، إنها قصتكم كذلك، قصة عالمكم وعالمي، قصة أول إمبراطورية عالمية بحق، ويقول لنا التاريخ إننا ما لم نصحح مسار هذه القصة سننتهي حتما نهاية مفجعة.

لم يحدث إطلاقا أن استمرت إمبراطورية للأبد، فقد سقطت جميعها سقوطا مروعا، فهي تدمر ثقافات كثيرة في سباقها للسيطرة، ثم تسقط هي ذاتها. فلم يسبق لبلد أو مجموعة من البلدان أن استمرت أمدا طويلا في استغلالها لغيرها من الأمم"[٢٢].

جرائم الشركات الأمريكية والمحتالين في الحكومات السيئة :

على الجانب الآخر، فإن موجة جرائم الشركات الأمريكية كثيرة ومتعددة. فلم تكتف شركة "إنرون" الكائنة في تكساس بالهيمنة على الأسواق بل ابتدعتها أيضا، وقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على حكومات عبر العالم، مثل حكومات الأرجنتين، والموزمبيق، والفليبين، والهند، لخصخصة شركات رسمية أساسية، وبيعها إلى "إنرون". وكلما دعت الحاجة إلى التمويل، كانت الحكومة الأمريكية تتولى تقديم القروض. وتجدر الإشارة إلى أن ما من شركة في التاريخ الأمريكي حظيت بارتباطات وثيقة مع أعلى المستويات الحكومية، كما فعلت شركة "إنرون". ظهر بعد ذلك، أن إعلان "إنرون" عن خسارتها ٦٠٠ مليون دولار كان مجرد تمهيد - لا بل وسيلة للتحمية. فبعد وقت قصير من الإبلاغ عن الخسارة، كثرت الهمسات في أروقة وول ستريت، وواشنطون وهيوستن. وسرت شائعات مفادها أن وكالات تصنيف الائتمان اكتشفت أن طريقة تدوين "إنرون" لحساباتها مربكة. بعد قليل، انتشر خبر مفاده أن المسؤولين التنفيذيين ضمن الشركة كانوا قد أنشؤوا شراكة سرية، خصصوا من أجلها مئات الملايين من الدولارات. بالإضافة إلى ذلك، شاع أن "إنرون" قد أنشأت حوالي ٢٨٠٠ شركة وهمية تابعة في مواقع خارجية. لكن ما لبثت الإشاعات أن استحالت حقيقة. وأنذر الأمر بخسائر وشيكة أكبر - لعلها تتضمن حتى اتهامات مدنية وإجرامية. فهرع المستثمرون إلى التخلص من عبء أسهمهم، وانهارت أسعار السندات، كما اختفى ما قيمته ٦٠ مليار دولار من أسهم المستثمرين العادية، دون أن تخلف أي أثر. ولعل أكثر ما وخز موظفي الشركة هو اكتشافهم أن ٢٩ مسؤولا تنفيذيا من هذه الشركة نفسها لم يترددوا في بيع سنداتهم الخاصة، رغم علمهم أن الشركة تواجه خطر الانهيار - وقيمتها ١،١ مليار دولار، وفقا لدعوى قضائية، رفعها أحد المساهمين. بالفعل، خلال الفترة التي كانت فيها قيمة سندات الشركة تنهار بشكلها الأسرع، كانت "إنرون"، من جهتها قد منعت الموظفين من بيع الأسهم التابعة لحافظة تقاعدهم. وبالتالي كان هناك إحساس قوي بالتعرض للخيانة قد ساد بين الموظفين المسرّحين، أثناء اجتماعاتهم الحافلة

بالغضب. بعد ذلك، بدأ أن فضيحة (إنرون) قد جرّت كما النار في الهشيم، فضائح اثنتى عشرة شركة، بما فيها أدلفيا (Adelphia) وأمريكا أون لاين ـ تايم وارنر (AOL Time Warner) وآرثر أندرسون (Arthur Anderson)، وبريستول ـ ميرز سكوب (Bristol – Meyers Squibb)، وغلوبال كروسنغ (Global Crossing)، وهاليبور تون (Halliburton)، وجونسون إند جونسون (Johnson & Johnson)، وكويست للاتصالات (Qwest Communications)، وتيكو (Tyco)، وورلد كوم (Worldcom)، وكزيروس (Xerox). صحيح أن كل فضيحة كانت فريدة من نوعها، إلا أنها تميل جميعها إلى مشاطرة قواسم مشتركة أيضا. ففي معظم الحالات، كان المسؤولون التنفيذيون قد اتخذوا مخططات حسابية غير قانونية لتعزيز مظهر الشركة المالي، بشكل زائف، وبالتالي تعزيز سعر السنَّد، وكان الدافع واضحا فمن شأن أسعار السندات المرتفعة أن تزيد، إلى الحد الأقصى، قيمة خيارات الاكتتاب التي أصبحت جزءا مهما من صفقات التعويض على المسؤولين التنفيذيين. وقد كان استخدام الخيارات ـ عوضا عن الراتب المباشر ـ يهدف في الأساس إلى تحفيز قادة الشركات، وتوحيد مصالحهم مع مصالح حاملي الأسهم فيها، عوضا عن ذلك، كانت النتيجة عكسية[٢٣].

بالإضافة إلى ذلك، فإن علاقة المؤسسات المالية الدولية بالمحتالين، فإنها تظهر أمثلة صارخة توضح القضايا السيئة التي تورطت فيها هذه المؤسسات في تدليل محاتلين مرعبين يدعون أنفسهم حكومة، حيث يصبح السكان الفقراء مسؤولون قانونا عن قروض هذه المؤسسات التي لن تصلهم أبدا. فخلال الثمانينات من القرن العشرين، تحولت المكسيك إلى الديمقراطية، وطبقت بعض إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق الحر. وحققت ذلك بالاقتراض من صندوق النقد الدولي (قروض أزمات قصيرة الأمد تدعى "الدعم")، رغم بقاء مشاكل الفساد، وتهريب الممنوعات والعنف. وكان صندوق النقد الدولي قد أشرف ببراعة على عمل حكومة المكسيك الاستبدادية السابقة. وخلال نصف القرن الماضي، حصلت هايتي على أكثر من قروض الدعم التي قدمها صندوق النقد

الدولي، حيث حصلت على اثنين وعشرين قرضا، وليس هايتي وحسب، وإنما عائلة "دوفاليه" (دوك الأب ودوك الابن) التي حصلت هايتي في عهدهما على عشرين قرضا منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٨٦. كانت السياسات سيئة، لكن "دوفاليه" جعلا الاقتصاد أسوأ، وانخفض دخل الهايتي العادي في نهاية عصر عائلة "دوفاليه" مقارنة ببدايته. وكان نصف أطفال هايتي لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية عندما استلم الأب "دوك" السلطة، وكان ما يزال نصف الأطفال خارج المدرسة عندما غادر "دوك" الابن السلطة. وقد عرفت هايتي بعض الديمقراطية لمدة خمس سنوات فقط في تاريخها المعاصر الذي يمتد إلى مئتي سنة (١٩٩٠، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨). وكانت في معظم تاريخها تحتل أسوأ مرتبة في تصنيف الديمقراطية على مقياس من صفر إلى عشرة. وبعد وقوع حوالي مئتي انقلاب وثورة وعصيان مسلح وحروب أهلية منذ الاستقلال، ما تزال تحكم هايتي اليوم واحدة من أسوأ الحكومات الاستبدادية، الفاسدة، العنيفة والمضطربة في العالم، ولم ينظر صندوق النقد الدولي إلى التاريخ وإلى أي حد يستطيع مساعدة دولة بقيت مضطربة طوال مائتي عام. ولا تعد هايتي حالة الفشل الوحيدة التي حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي. وتعد زائير في عهد "موبوتو" حالة أخرى سيئة السمعة. ومنح صندوق النقد الدولي "موبوتو" أحد عشر قرضا إسعافيا خلال عهده. ولم تكن سرقاته سرا. استعمل "موبوتو" البطش إضافة إلى الرشاوى. تابعت المؤسستان (الصندوق والبنك) رغم ذلك منح القروض. وأنفقت زائير ٧٤٪ من الوقت خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٩) في تنفيذ برنامج لصندوق النقد الدولي. واعتقد الصندوق أن منح "موبوتو" حافزًا للإصلاح سيساعد شعب البلد. وقطع الصندوق والبنك أخيرا مساعدتهما عام ١٩٩٠، وذلك بعد خمس وعشرين سنة من حكمه السيئ. وبالمحصلة، تلقى البلد عشرين مليار دولار على شكل مساعدات أجنبية خلال حكم "موبوتو" السيئ. يأتي مثال آخر في الفترة السابقة للإبادة الجماعية التي حلت بالروانديين في ٧ من أبريل ١٩٩٤. وكانت حكومة الهوتو في رواندا تعتمد برنامجا رسميا للتمييز ضد التوتسي. وساءت الأمور أكثر بعد غزو جيش متمردين يقوده التوتسي رواندا

عام ١٩٩٠. وتواطأت حكومة الهوتو في المذابح التي طالت مئات التوتسي على أيدي الهوتو في حوادث منفصلة في أكتوبر من عام ١٩٩٠ ويناير من عام ١٩٩١ وفبراير من نفس العام. ورغم تلك الحوادث، توصل صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها أن مشكلة رواندا تكمن في "إعادة الهيكلة البنيوية"، ومنحت حكومة الهوتو لهذا الغرض قرضا في ٢٤ من أبريل من عام ١٩٩١. (تم وقف القرض قبل دفعه كاملا، ولكن من الصعب فهم سبب إقراره أصلا). وتوصل البنك الدولي عام ١٩٩١ إلى نتيجة مفادها بأن رواندا بذلت جهدا ملحوظا لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. ومنح البنك الدولي ذلك البلد أيضا قرضا كبيرا عام ١٩٩١، واعتمادات إضافية خلال سنتي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. وتزايدت المساعدات الخارجية التي تدفعها المؤسسات المالية الدولية إلى رواندا بنسبة ٥٠٪ من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ إلى ١٩٩١ ـ ١٩٩٣. أصدر البنك الدولي، فيما كان ربما أسوأ توقيت في تاريخ المساعدات الخارجية، تقريرا معتدلا حول التنمية في رواندا في مايو من عام ١٩٩٤ فيما كانت الإبادة الجماعية تقع. ولم يأت التقرير على ذكر اضطهاد التوتسي الذي كانت ترتفع وتيرته أثناء كتابة التقرير أواخر عام ١٩٩٣. استمرت المؤسسات المالية الدولية في العمل مع بعض أسوأ الحكام على قاعدة "إعادة البناء بعد النزاع". أي: الإقراض بعد انتهاء الحرب الأهلية. وتتضمن هذه أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي خلفت زائير. ففي أنغولا، ألهب التحرك بعيدا عن النظام الاقتصادي الستاليني ونحو اقتصاد السوق في أواخر الثمانينات من القرن الماضي حماس صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن الفساد قوّض كل محاولات الإصلاح الاقتصادي، واختفت عائدات النفط الوفيرة في مكان ما بين مصارف مثلث برمودا والمصرف المركزي وشركة النفط الحكومية (سونانغول). ويقبع الرئيس "خوسيه إدواردو دوس سانتوس" في نهاية خط طويل لنهب عائدات النفط. وكان قد منح البنك الدولي ١٨٠ مليون دولار للحكومة الأنغولية بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩، رغم الحرب الأهلية والفساد. ومع إحلال السلام في أنغولا بعد سنوات من الحرب الأهلية، تلقى البلد ٤٢١ مليون دولار كمساعدات خارجية عام ٢٠٠٢، رغم عائدات النفط التي تفيض عن سكانه

البالغ عددهم ثلاثة عشر مليون نسمة في ذلك الوقت. بعد نهاية الحرب الأهلية، وضع البنك الدولي تقريرا جديدا عام ٢٠٠٣، وباستعمال اللغة المعتادة التي تقول "كارثي لكنه يتحسن"، يقول التقرير إن الإصلاحيين ضمن الحكومة حققوا تطورا ملحوظا في الشفافية ومحاسبة إدارة الموارد العامة. واعترف البنك بأنه ينبغي فعل المزيد. من جانب آخر، أوضحت بعثة صندوق النقد الدولي للموظفين المدنيين الأنغوليين عام ٢٠٠٣ بأن هناك حاجة لتلقي تقارير والقيام بتدقيق محاسبي دوري حول عمليات سونانغول.. للتخفيف من مخاطر الفساد وسوء الإدارة. وتقول وثائق صندوق النقد الدولي بأن السلطة وافقت على ذلك. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي خلفت زائير)، وصلت بعثة لصندوق النقد الدولي بعد أن بدأت الدولة تلملم نفسها في أعقاب حربين أهليتين مرعبتين. وفي عام ٢٠٠٤ ذكر صندوق النقد الدولي أن الموظفين امتدحوا السلطات لجهودها الراسخة في توطيد السلام. ولاحظ صندوق النقد والبنك الدوليان أن حكام الاستبداد وأمراء الحرب وضعوا إستراتيجية مؤقتة لمحاربة الفقر عبر عجلة بنّاءة شاملة. ووعد الحكام بإحداث تحول في الإنفاق على الفقراء.

تبين الأمثلة المريعة السابقة، أن وكالات المساعدات الخارجية لا تعرف كيفية تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة بالاستفادة من المعونة الخارجية. وتمتلك الحكومات السيئة جذورا عميقة لا يستطيع أي شيء في الغرب أو في أمريكا التأثير عليها. ولجعل الأمور أسوأ، تحتاج وكالات المساعدات إلى حكومات البلاد الفقيرة، حتى السيئة منها، لتلعب دور متلقي المساعدات للمحافظة على تدفق الأموال[٢٤].